الأمم المتحدة

A/C.3/61/L.21/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
17 November 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون
اللجنة الثالثة

البند ٦٧ (ب) من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوركينا فاسو، بيرو، بيلاروس، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، صربيا، غانا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، لكسمبرغ، مالي، مدغشقر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مولدوفا، موناكو، النمسا، نيجيريا، هندوراس، اليونان: مشروع قرار منقح

حقوق الإنسان والفقر المدقع

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[(١)]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[(٢)]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

201106 201106 06-62071 (A)

والثقافية[٢]، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٣] واتفاقية حقوق الطفل[٤]، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[٥]، وسائر صكوك حقوق الإنسان التي اعتمدتها الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قرارها ١٩٦/٤٧، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي أعلنت فيه ١٧ تشرين الأول/أكتوبر يوما دوليا للقضاء على الفقر، وقرارها ١٠٧/٥٠، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي أعلنت فيه عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، فضلا عن قرارها ١٨٦/٥٩، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقراراتها السابقة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والفقر المدقع، التي أكدت فيها من جديد أن في الفقر المدقع والتهميش الاجتماعي يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان وأنه يتعين لذلك اتخاذ إجراءات وطنية ودولية عاجلة للقضاء عليهما،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٣٤/٥٢، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الذي سلمت فيه بأن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان له أهمية جوهرية في فهم جميع حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها،

وإذ تؤكد من جديد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يساورها بالغ القلق من أن الفقر المدقع لا يزال منتشرا في جميع بلدان العالم، أيا كانت حالتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن سعة نطاقه وحدة مظاهره، كالجوع، والاتجار بالبشر، والمرض، وانعدام السكن اللائق، والأمية، واليأس، تتجليان بوجه خاص في البلدان النامية، مع إقرارها بالتقدم الكبير المحرز في عدة أصقاع من العالم في مجال مكافحة الفقر المدقع،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا لأن عدم المساواة والعنف والتمييز بسبب نوع الجنس عوامل تفاقم الفقر المدقع، وتؤثر تأثيرا غير متناسب على النساء والفتيات،

---

(٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

(٤) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(٥) القرار ٢١٠٦ ألف (د-٢٠)، المرفق.

وإذ تشير إلى قرار لجنة حقوق الإنسان ١٦/٢٠٠٥، المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥[٦]، وكذلك قرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٩/٢٠٠٥، المؤرخ ٨ آب/أغسطس[٧]،

وإذ ترحب بمؤتمر قمة قادة العالم المعني بالعمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، المعقود في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بدعوة من رؤساء البرازيل وشيلي وفرنسا ورئيس وزراء إسبانيا، وبدعم من الأمين العام،

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر المدقع يشكل تحديا رئيسيا في إطار عملية العولمة وأنه يتطلب سياسات منسقة ومستمرة من خلال اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة والتعاون الدولي،

وإذ تؤكد على ضرورة الوصول إلى فهم أفضل لأسباب الفقر المدقع ونتائجه،

وإذ تؤكد من جديد أنه، بالنظر إلى كون انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع يعوق التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان وقد يشكل، في بعض الحالات، تهديدا للحق في الحياة، فإن التخفيف من وطأته فورا والقضاء عليه في نهاية المطاف يجب أن يبقيا في صدارة أولويات المجتمع الدولي،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الديمقراطية والتنمية والتمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة يعزز بعضها بعضا وتسهم في القضاء على الفقر المدقع،

وإذ تشير إلى مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/١، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

١ - **تؤكد من جديد** أن في الفقر المدقع والتهميش الاجتماعي يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان وأنه يتعين لذلك اتخاذ إجراءات وطنية ودولية عاجلة للقضاء عليهما؛

٢ - **تؤكد من جديد أيضا** أنه لا بد للدول من أن تعزز اشتراك أفقر الناس في عملية صنع القرار في المجتمعات التي يعيشون فيها، وفي تعزيز حقوق الإنسان، وفي الجهود المبذولة لمكافحة الفقر المدقع، وأنه لا بد من تمكين الفقراء والمستضعفين من أن ينظموا أنفسهم ويشتركوا في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبوجه خاص

---

(٦) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٣ (E/2005/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٧) انظر E/CN.4/2006/2-E/CN.4/Sub.2/2005/44، الفصل الثاني، الفرع ألف.

في تخطيط وتنفيذ السياسات التي تؤثر فيهم، ليتسنى لهم أن يصبحوا شركاء حقيقيين في التنمية؛

٣ - **تشدد** على أن الفقر المدقع قضية كبرى يتعين أن تعالجها الحكومات والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، وتؤكد من جديد، في هذا السياق، أن الالتزام السياسي شرط مسبق للقضاء على الفقر؛

٤ - **تؤكد من جديد** أن انتشار الفقر المطلق على نطاق واسع يعوق التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان ويوهن الديمقراطية والمشاركة الشعبية؛

٥ - **تسلم** بضرورة تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل تلبية أكثر الاحتياجات الاجتماعية إلحاحا لدى الناس الذين يعيشون في فقر، بوسائل في جملتها تصميم وإنشاء آليات مناسبة لتعزيز وتوطيد المؤسسات الديمقراطية والحكم الديمقراطي؛

٦ - **تؤكد من جديد** الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٨]، ولا سيما المتعلقة منها بعدم ادخار أي جهد في مكافحة الفقر المدقع وتحقيق التنمية والقضاء على الفقر، بما في ذلك الالتزام بخفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ونسبة الذين يعانون الجوع، بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥؛

٧ - **تؤكد من جديد أيضا** الالتزام في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والرخاء الشامل للجميع، بمن في ذلك النساء والفتيات[٩]؛

٨ - **تؤكد من جديد كذلك** على الدور البالغ الأهمية لكل من التعليم النظامي والتعليم غير النظامي في تحقيق القضاء على الفقر وأهداف إنمائية أخرى كما وردت في الإعلان بشأن الألفية، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب من أجل القضاء على الأمية، بالسعي الحثيث إلى توسيع نطاق التعليم الثانوي والعالي وكذلك التعليم المهني والتدريب التقني، وبخاصة بالنسبة للفتيات والنساء، وتوفير الموارد البشرية وقدرات الهياكل الأساسية وتمكين الفقراء[١٠]، وفي هذا السياق، تؤكد من جديد إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى

(٨) انظر القرار ٥٥/٢.

(٩) انظر القرار ٦٠/١.

(١٠) انظر الفقرة ٤٣ من القرار ٦٠/١.

العالمي للتعليم في عام ٢٠٠٠[١١] وتعترف بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في مجال دعم برامج التعليم للجميع كوسيلة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في توفير التعليم الأساسي للجميع بحلول عام ٢٠١٥؛

٩ - **تدعو** مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن تواصل وضع مسألة العلاقة بين الفقر المدقع وحقوق الإنسان في صدارة أولوياتها، وتدعوها أيضا إلى مواصلة الأعمال المضطلع بها في هذا المجال؛

١٠ - **تهيب** بالدول وبهيئات الأمم المتحدة، وبوجه خاص مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، أن تواصل إيلاء الصلات القائمة بين حقوق الإنسان والفقر المدقع الاهتمام الكافي، وتشجع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية على الحذو حذوها؛

١١ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها كيانات منظومة الأمم المتحدة قاطبة لتدرج في أعمالها الإعلان بشأن الألفية وما يرد فيه من أهداف إنمائية متفق عليها دوليا؛

١٢ - **تحيط علما** بتقريري الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع[١٢] إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتيها الحادية والستين والثانية والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية؛

١٣ - **تقرر** أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الثالثة والستين في إطار البند الفرعي المعنون ''مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية''.

---

(١١) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتعليم، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

(١٢) E/CN.4/2005/49 و E/CN.4/2006/43.